



الجمهورية العربية السورية
Syrian Arab Republic

بيان

السفير ميلاد عطية

المندوب الدائم لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية

أمام الدورة الرابعة بعد المائة للمجلس التنفيذي

البند الفرعي 7/ و/ من جدول الأعمال: التصدي للتهديد الناشئ عن

استخدام الأسلحة الكيميائية

2023 October 13-10

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس،

لقد أطلعنا على ما جاء في تقرير السيد المدير العام الصادر بالوثيقة رقم EC-104/DG.20

تاريخ /25/ أيلول 2023، عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار C-SS-4/DEC.3. وحول هذا

الموضوع، نبين ما يلي:

1- لا أحد في هذه القاعة يرفض، من حيث المبدأ، ضرورة التصدي لاستخدام الأسلحة الكيميائية. لكن دعونا نوصف المسألة بواقعية وبدقة. بعض الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا تقوم باستخدام هذا العنوان الهام لتحقيق أغراضٍ سياسية ضد دول بعينها. أما باقي الدول الأخرى فهي ترفض من الناحية الأخلاقية والإنسانية استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة كانت. السؤال الذي نطرحه على جميع الدول الأطراف المشاركة في هذا الاجتماع، كيف يمكن التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية في ظل دعم وتمويل وتسليح للإرهابيين في سورية وغيرها من الأماكن الأخرى في العالم من قبل بعض الدول الغربية، وعلى وجه الخصوص، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية. هذا الكلام ثابت ومُعلن وهناك الكثير من الوثائق والأدلة على ذلك.

2- إن لسورية مصلحة حقيقية في التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية، ذلك لأن الشعب السوري كان أكبر ضحية لاستخدام المواد السامة كأسلحة في أكثر من حادثة، من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة ورعاتها في سورية، ناهيك عن محاولات بعض الدول الغربية، التذرع بهذه الحوادث المُفبركة والمزعومة للضغط على سورية، بما في ذلك القيام بعدوانات عسكرية مباشرة ضد سورية في أكثر من مناسبة والتخطيط للقيام بأعمال العدوان المباشر على سورية مستقبلاً.

3- لقد كرر السيد المدير العام في هذا التقرير، الكثير من المعلومات غير الموضوعية، ومنها اتهام سورية بإعاقة عمل الأمانة الفنية نتيجة عدم وفائها بالتزاماتها وعدم تعاونها مع الأمانة، وهذا اتهام لا أساس له إطلاقاً.

4- تُعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على موقفها الصريح والواضح الرافض لقرار الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف /حزيران 2018. هذا القرار مُسيّس ويتعارض مع أحكام الاتفاقية، وتم فرضه من خلال التصويت، ولم يحصل إلا على دعم (82) دولة فقط من أصل (193) دولة طرف.

5- بالنسبة لـ "فريق التحقيق وتحديد الهوية غير الشرعي، تؤكد سورية مجدداً رفضها الاعتراف به والتعامل معه، لأنه قد تم إنشاؤه بسند ومرجعية غير قانونية، والولاية التي أُنيطت بهذا الفريق غير قانونية ولا تستند إلى الاتفاقية. وما صدر عن هذا الفريق من تقارير لغاية الآن، وآخرها تقرير حادثة دوما المزعومة 2018، يُثبت بالدليل القاطع حجم التسييس والأهداف التي تم إنشاؤه من أجلها.

6- لقد بات يتكشف يوماً بعد يوم الأهداف التي أنشأ من أجلها هذا الفريق، والتي تتمثل بكتابة تقارير مزورة، وذكر أسماء بعينها، بهدف إصباغ تهم باطلة لا أخلاقية بها، ومن ثم العمل على الانتقام منها وتشويه صورتها.

7- إن ما أثارته سورية وبعض الدول الأخرى وباحثين وخبراء ومفتشين سابقين في المنظمة حول تقارير هذا الفريق غير الشرعي تجاهلته الأمانة الفنية والدول التي تدعي حرصها على التنفيذ الأمين لنصوص الاتفاقية ومبادئ القانون الدولي، بل وكالت له المديح والثناء ووصفت عمله بالمهنية والنزاهة، لأنه كتب كل ما يخدم الأجندات السياسية للدول الغربية.

8- تُعيد سورية التأكيد على رفضها القاطع لاستخدام الأسلحة الكيميائية من أي جهة كانت وفي أي مكان وتحت أية ظروف. وندعو الدول الغربية إلى وقف التلاعب بنصوص الاتفاقية ومخالفتها.

إننا ومن منطلق حرصنا على المنظمة ومستقبلها نؤكد على ضرورة تصحيح المخالفة القانونية التي تم ارتكابها عبر إنشاء هذا الفريق وكذلك تصويب طرائق عمل بعثة تقصي الحقائق ونهجها المخالف بشكل فاضح لنصوص الاتفاقية والشروط المرجعية التي تم الاتفاق فيها مع الحكومة السورية.

أشكركم، وأرجو اعتبار هذا البيان وثيقة رسمية من وثائق الدورة الرابعة بعد المائة للمجلس التنفيذي، ونشره على الموقعين العام وكاتاليسست لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية .